محددات الدولرة غير الرسمية في السودان في الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٠م)

The Determinants of Informal Dollarization in Sudan (2010-During period (1995

د. عمران عباس يوسف

أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة بخت الرضا

د. سامي محمد إبراهيم

استاذ الاقتصاد المساعد - كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص

هدفت هذه الورقة إلى معرفة محددات الدولرة غير الرسمية في السودان بما يتطابق مع دراسة صندوق النقد الدولي الذي وضع نسبة (١٦٪) كمؤشر معتدل لوجود الدولرة غير الرسمية، حيث اتبعت المنهج الوصفي التحليلي للفترة من (١٩٩٥- ٢٠١٠م) وقد توصلت الورقة إلي أن النظام النقدي في السودان قد وصل إلى حدوث دولرة غير رسمية في معظم فترة الدراسة (١٩٩٥- ٢٠١٠م) . فقد كانت نسبة ودائع النقد الأجنبى إلى عرض النقود في عام ١٩٩٥م كان هناك مؤشر عالي لوجود دولرة غير رسمية في الاقتصاد بلغ حوالي ٣١,٦١٪ .

وفي الفترة من (١٩٩٦م - ٢٠٠٥م) كان هناك مؤشر معتدل لحدوث دولرة غير رسمية (حسب دراسة صندوق النقد الدولي)، بلغ معدل أعلى من نسبة (١٦٪) في كل أعوام هذه الفترة. كما كان متوسط نسبة ودائع النقد الأجنبي إلى عرض النقود حوالي ١٣٪ للفترة من (٢٠٠٦م- ٢٠١٠) وهي نسبة لا يمكن تجاهلها، يعزى انخفاض هذه النسبة إلى استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم في هذه الفترة. وقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات والتي تتمثل في اتباع سياسات اقتصادية تعمل على استقرار سعر الصرف ، وترقية سلع الصادرات التي تعمل على توفير موارد النقد الأجنبي مما يزيد من مستوي الثقة في التعامل مع النظام المصرفي الذي يعمل على توفير العملات الصعبة.

Keywords:

Dollarization **Exchange Rate** **Foreign currency**

Abstract

This study is aimed to identify the determinants of informal Dollarization existence in Sudan to be accordance with the International Monetary Fund, which determined 16% as an indicated informal Dollarization rate.

The study follows descriptive analysis approach to period (1995- 2010) .

The study concludes as follows:

- The monetary system in Sudan reaches informal Dollarization in the most of the period study (1995-2010). Whereas the foreign currency rate deposits to money supply in the period of the study as follows:
- In 1995 the results indicates to a high informal Dollarization in the economics reach about 31.61%.
- In the period (1996 – 2005), there was moderate indicator to occurence of informal dolarization (according to IMF study) the result shows that it reaches more than 16% in the period study.
- In the period (2006 – 2010) the average foreign currency deposit ratio to money supply amount to 13%, (in ignoring ratio), this decreasing refer to the stability of exchange rate and inflation rate.

The study gain access to main recommendations as follows:

Pursuing economic policies to aim at exchange rate stabilization, promote export goods which insure the availability of foreign currency resources wherefore increase the confidence level in dealing with bank system which endeavor to securing hard currencies.

١ – مقدمة:

تنقسم الدولرة إلي رسمية وغير رسمية، وتعكس الدولرة غير الرسمية تحول تفضيلات الأفراد تجاه العملة الأجنبية، بينما الدولرة الرسمية هي إستخدام العملة الأجنبية كعملة موازية للعملة المحلية من قبل الدولة لأداء وظائف النقود.

شاعت وعمت ثقافة الدولار بين السودانيين باعتباره مؤشراً اقتصادياً مهماً، فقد إرتبط الدولار بالمستوى المعيشي للفرد نتيجة للإفرازات السلبية على الاقتصاد السوداني مما جعله في بعض الأحيان مخزن للقيمة الادخارية مثله مثل الذهب .

ظلت السياسات الاقتصادية تجاه سعر صرف الجنيه السوداني في مقابل الدولار من أكثر السياسات اضطراباً وتعرضاً للتبدل والتغير، حيث تشير الإحصائيات الى أن ممتلكات السودانيين بالخارج تفوق مبلغ ال٢٠٠ مليار دولار وهى تعادل نسبة مقدره من حجم الكتلة النقدية الموجودة في السودان[١].

١ - محمد محمد احمد كرار، الدولار في السودان(تحليل اقتصادي)، دار البلد،الخرطوم، ١٩٩٨م، ص١٤

٢. مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

هل عملت التطورات الاقتصادية إلي حدوث دولرة غير رسمية في الاقتصاد السوداني ؟ وماهي الحلول للخروج من هذه الإشكالية إن وجدت؟

٣. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية مفهوم الدولرة غير الرسمية التي تنبع من حالات عدم الاستقرار التي تطرأ على الاقتصاد السوداني بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

٤. أهداف الدراسة:

١/ معرفة محددات الدولرة غير الرسمية في السودان، وخاصة علاقة نسبة ودائع النقد الأجنبى إلى عرض النقود ومدى امكانية حدوث دولرة غير رسمية في السودان في الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٠م).

٢/ تبيان علاقة معدل التضخم مع سعر الصرف في السودان في الفترة (١٩٩٥_٢٠١٠م).

٣/ تسليط الضوء على العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازى وودائع النقد الأجنبى .

٥. فرضيات الدراسة:

١/ إن النظام النقدي في السودان قد وصل إلى النسبة المطلوبة من ودائع النقد الأجنبى إلى عرض النقود التي تقود إلى حدوث دولرة غير رسمية في الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٠م).

٢/ هنالك علاقة طردية بين الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازى مع ودائع النقد الأجنبى في الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٠م).

٣/ يرتبط معدل التضخم بعلاقة طردية مع سعر الصرف في السودان في الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٠م).

٦. منهجية الدراسة:

إتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي في الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٠م).

٢- مفهوم وأنواع الدولرة وأزمات سعر الصرف :

أولاً: مفهوم الدولرة

الدولرة عبارة عن محفظة للتحول من العملة المحلية للعملة الأجنبية لأداء نفس الوظائف الأساسية للنقود : كمخزن للقيمة (store of value)، ووحدة للحساب (unit of account)، وكوسيط للتبادل، وذلك نتاج طبيعي لحالات عدم الاستقرار التي تطرأ على الاقتصاد الكلى. تمثل الدولرة استجابة راشدة تتخذ من قبل الأفراد الذين يبحثون عن كيفية المحافظة على أصولهم في مواجهة المخاطر المالية للعملة المحلية.

إن عملية الدولرة قد تكون عفوية جزئية وغير رسمية (unofficial)، وبذلك تعكس التحول التدريجي في تفضيلات الأفراد للعملة الأجنبية ، أو قد تكون كاملة ورسمية (official) إذا ما تم استخدام العملة الأجنبية كعملة موازية للعملة المحلية في أداء وظائف النقود المعروفة.

إن مفهوم الدولرة الشائع يشير في الغالب إلي الدولرة غير الرسمية، وهي منتشرة بصورة أوسع من الدولرة الرسمية، والفرق الحاسم بين النوعين هو ما إذا كانت العملة الأجنبية هي العملة الوحيدة المستخدمة عن طريق المواطنين المقيمين (Residents) في حفظ ثرواتهم المالية في شكل من أشكال الاصول المختلفة، أم أن العملة الأجنبية أخذت شكل العملة المحلية وعرفت بذلك رسمياً عن طريق الحكومة، وعلاوة على ذلك فالدولرة تشير إلى استخدام أي عملة أجنبية وليس فقط الدولار الأمريكي[٢].

ثانيا: أنواع الدولرة:

١/ الدولرة غير الرسمية (Unofficial Dollarization)

هذا النوع يحدث عندما يقوم المقيمون في قطر ما بحفظ جزء كبير من ثروتهم المالية في أصول مقومة بالعملة الأجنبية مع أن العملة الأجنبية تنتقصها الصفة الرسمية لأداء وظائف النقود المعروفة، وتمنح بذلك امتيازاً على العملة المحلية. فالدولرة غير الرسمية قد تتخذ أشكال مختلفة تتضمن عمل سندات العملة الأجنبية أو أي اصول أخرى غير سائلة.

عموماً يربط الاقتصاديون مفهوم الدولرة غير الرسمية بعملية إحلال الأصول خصوصاً إحلال ودائع النقد الأجنبي محل الودائع بالعملة المحلية، ويعتبر ذلك من أسهل المؤشرات لقياس الدولرة غير الرسمية .

الخلط بين أشكال الدولرة غير الرسمية يختلف من دولة لأخرى بناءً على الوضع الاقتصادي، الوضع القانوني، والعوامل المؤسسية الأخرى. فعندما يكون هنالك زمن كافي للمقيمين للتكييف مع المستوى المرتفع للتضخم فإن الأشكال المختلفة للدولرة غير الرسمية قد

٢ - مجلة المصرفي، العدد ٥٨ ، ٢٠١٠م، ص١٤.

تحدث آنياً، وتحول المقيمين للعملة الأجنبية كسيولة أو كودائع بالبنوك الأجنبية قد يكون هو الأرجح إذا كان مستوي التضخم المرتفع حديث نسبياً، فإن المقيمين سيأخذون بعض الودائع الأجنبية في البنوك المحلية أو في البنوك الأجنبية وقليل من النقد الأجنبى .

قام صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٥م بدراسة لقياس ظاهرة الدولرة غير الرسمية لمجموعة من الدول، وقد تم استخدام نسبة ودائع النقد الاجنبى إلى عرض النقود بمعناه الواسع (Broad Money) كمؤشر لعملية الدولرة . وقد اعتبرت الدراسة إن نسبة ٣٠٪ مؤشر عالي لوجود دولرة غير رسمية . كما اعتبرت الدراسة إن النسبة ١٦٪ نسبة معتدلة (Moderate) للدولرة غير الرسمية .أيضاً أوضحت الدراسة أن نسبة العملات الأجنبية لعرض النقود بمعناه الواسع قد كانت ٢٢٪ في اليونان، وأكثر من ١٥٪ في المملكة المتحدة[٣].

٢/الدولرة الرسمية (Official Dollarization)

بجانب الدولرة غير الرسمية هنالك ما يعرف بالدولرة الرسمية أو الكاملة، وهى اتحاد نقدي كامل مع قطر أجنبي، وذلك بجعل العملة الأجنبية هي السائدة مع خفض دور العملة المحلية وجعله جزئياً. وتأخذ الدولرة الرسمية أكثر من شكل، فهي تختلف من اقتصاد لآخر وذلك بناءً على عدد العملات الأجنبية التي يسمح بتداولها كعملات رسمية. وأيضاً بناءاً على العلاقة بين العملة المحلية إن وجدت والعملة الأجنبية، وفى معظم الدول التي تسودها دولرة كاملة تعطى الصفة الرسمية لعملة أجنبية واحدة فقط.

إن تبنى نظام الدولرة الكامل تترتب عليه تكاليف وفوائد، فتشمل تكاليف التحول من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية فقدان الدولة لرسوم صناعة العملة المحلية، إذ يفقد أى بلد يتخذ العملة الأجنبية كعملة رسمية العائد من رسوم سك العملة، ويكون على هذا البلد أن يشترى أرصدة العملة المحلية الموجودة في حوزة الجمهور أو المصارف مقابل دولارات يدفعها إما من احتياطياته الدولية أو من أموال مقترضة.

كما تشمل التكلفة فقدان البنك المركزي المحلى لدوره كمقرض أخير. بالإضافة إلى دوره في وظيفة إصدار النقود، بجانب تكلفة المرونة في السياسات النقدية وسعر الصرف.

إن البلد الذي يربط اقتصاده بعملة أجنبية يتخلى عن كل إمكانية لأن تكون له سياسة مستقلة في مجال النقد أو تحديد أسعار الصرف، بما في ذلك استخدام الائتمان الذي يقدمه المصرف المركزي لدعم السيولة في النظام المصرفي، هذا بالإضافة إلى تكلفة تحويل الأسعار، برامج الحاسب الآلي، سجلات الأموال ...الخ، من العملة المحلية للعملة الأجنبية المختارة.

أما فيما يتعلق بالفوائد التي تترتب على تبنى نظام الدولرة الكاملة فتشمل التقليل من

٣- المرجع السابق، ص١٦.

مخاطر تخفيضات العملة المحلية، وبالتالي تفادى الأزمات النقدية التي تحدث للعملة المحلية، ومع نظام الدولرة كذلك تزول علاوات الفوائد الناجمة عن مخاطر تخفيض قيمة العملة، ولكن تسود المخاطر السيادية. بالإضافة إلى تقليل النظام المالي للاحتياطات وتخفيض معدلات التضخم[٤].

في الغالب إن الدولرة تنطوي على تداول أوراق النقد الأجنبي، وإن ذلك ينطوي في الوقت ذاته على خسارة البنك المركزي الإيرادات التي يحققها في صورة رسم السك (في حالة عدم وجود إتفاق على إلغاء ذلك الرسم)، فهم يرون في خسارة رسم السك ثمناً يتعين تحمله من أجل تحقيق الدولرة.

الواقع إن تداول أوراق البنكوت الأجنبي يكون برمته محصلة قانونية يمكن الاستغناء عنها لتمنع البنوك المحلية من إصدار أوراق النقد، حيث توجد دولرة غير رسمية للمعاملات في الأسواق المالية (أى في المدخرات والديون)، وأسواق السلع (أى في سد النقد السائل ثمناً للسلع)، لاسيما عندما تحدث الدولرة رغم وجود موانع قانونية.

نستطيع أن نستخلص من ذلك أن الجمهور يفضل تداول النقد الصادر من بنك مركزي أجنبي على العملة المحلية. بالإضافة إلى أن هذا التفضيل فعلى وليس تفضيلاً محتملاً، لأن الجمهور في تلك الحالات يتحمل تكلفة غير بسيطة للتحول من العملة الوطنية إلى عملة أجنبية . حيث نجد البنك المركزي يفشل في كسب أكبر نصيب من السوق بصورة اختيارية من جانب المواطنين، أى بدون قيود قانونية تعزز دوره، وتعرض على المتعاملين في السوق المحلية قبول وتداول العملة المحلية، نجد أن البنك المركزي يفشل في إختباره للسوق، وإذا كانت الحكومة تريد أن تحول القاعدة غير المكتوبة إلي قاعدة رسمية فإنها عندئذ ستلتزم بالاختبار الذي استقر عليه السوق[٥].

هذا الخيار بطبيعة الحال لا يصل إلى حد الدولرة، ويراه البعض مصدراً للحصانة من أزمات سعر الصرف ويطلق عليه اصطلاح (مجلس العملة)، وأشهر مثالين عليه الآن هما هونج كونج والأرجنتين (مع إختلافهما في درجة التطبيق). وحيث إن نظام مجلس العملة في صورته الخالصة تدعم القاعدة النقدية المحلية بإصول تتكون من عملات أجنبية ١٠٠٪ ، لن يشهد البلد الذي يطبق هذه الصورة من نظام مجلس العملة حالة نضوب في موارده من العملات الأجنبية مع حدوث أشد موجات المضاربة.

كما إن خطر تخفيض قيمة العملة لن يكون له وجود، بالرغم من أن مجلس العملة يتمتع دائماً بالقدرة على شراء قاعدة نقدية كاملة من جديد بسعر الصرف الثابت،

٤ - مجلة المصرفي، العدد ٥٨ ، (مرجع سابق)، ص٣٠.

٥ - ستانلي فيشر، مذكرة صندوق النقد الدولي ، ١٩٩٩م،ص٦٥.

ومن ثم يكون أقل تعرضاً لموجات المضاربة من بنك مركزي يربط العملة المحلية بإحتياطات أقل، فإن المضاربين قد تنشأ بهم المخاوف من إتجاه الحكومة إلي السماح بتقليص عرض النقود إلي درجة كبيرة قبل أن تقدم على قرار بتخفيض قيمة العملة.

إن الدولة التي تقوم على التنافس في إصدار أوراق النقد تترك للبنوك المركزية كل النشاط التجارى المتمثل في إصدار وسائط تداول تمثل مطالبات بالدولار، وفى مقابل ذلك تعرض الدولرة بهذه الصورة على البنوك التجارية مسؤولية الاحتفاظ بإحتياطات كافية من الدولار.

ثمة أسباب وجيهة تحمل على الاعتقاد بأن المطالبات على المؤسسات الخاصة تكون عموماً أسهل في إنفاذها من المطالبات على المؤسسات السيادية.

فإذا كانت نقطة البداية نظاماً يعتمد على حرية السوق على هذا النحو، نجد أن مجلس العملة يعتبر إجراء من إجراءات التدخل الحكومي ليكون فيه إصدار مطالبات العملة وحيازة إحتياطات الدولار في يد إحتكار يتمثل في جهة حكومية محلية بدون تغيير مقبول، أما إذا كنا بصدد حالة تنتقل فيها سلطة التدخل من البنك المركزي إلى مجلس العملة فإن ذلك يمثل الخطوة الأولى نحو الدولرة[٦].

ثالثاً: الدولار كعملة دولية (The Dollar as an International Currency)

في نهاية الحرب العالمية الثانية كان الدولار هو أقوي عملة في العالم وأكثرها إحتراماً. وقد عملت وزارة المالية الأمريكية التي كانت تمتلك معظم إنتاج الذهب العالمي على استبدال الدولار لدى الأجانب (وليس لمواطني الولايات المتحدة) بالذهب عند سعر صرف ثابت وهو ٣٥ دولار للاونسة . وكان الدولار على مستوى العالم يعادل الذهب تماماً.

تطور الدولار فى نهاية الأربعينات والخمسينات ليصبح عملة دولية من الناحية العملية، ورجال الأعمال على مستوى العالم كله حازوا أرصدة دولارية لأن معظم المبادلات الدولية تتم بالدولار . وفى هذه الفترة كانت القوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة مستقرة نسبياً، وكان الدولار وسيلة تبادل كثير من السلع على مستوى الولايات المتحدة والعالم، وفضلاً عن ذلك فإن الأجانب كان يمكنهم استبدال الدولارات بالذهب إذا رغبوا في ذلك. ويتزايد الطلب على العملة نتيجة لنمو التجارة الدولية وبالتالي زاد الرصيد الخارجي من الدولارات.

لقد كان استخدام الدولار كعملة دولية أمراً رائعاً بالنسبة للمواطنين الأمريكيين والأفراد والمنظمات التي لديها توازن في الدولار والذي حققته نتيجة لما سبق وعرضته من سلع وخدمات على المواطنين الأمريكيين، ذلك أن الأفراد والمؤسسات التي تمتلك أرصدة دولارية سبق أن

٦ - المرجع السابق، ص٦٧.

قدمت سلع وخدمات إلي مواطني الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على هذه الأرصدة الدولارية[٧]. على أن المشاكل تطورت في نهاية الأمر بالنسبة للدولار ونظام سعر الصرف الثابت، فمع تزايد قوة الاقتصاديات الأخرى وخاصة اقتصاد ألمانيا الغربية واليابان، بدأ الوضع المتميز للدولار يتضاءل ، كما أن ميزان المدفوعات الأمريكي يتدهور ببطء من وقت لآخر.

أخذت الولايات المتحدة بسياسات قصيرة لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات، ومع ذلك فإنه مع نمو البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي أصبح من الضروري إلغاء السياسة المقيدة، وخلال ذلك تزايدت أرصدة الدولار في الخارج، واهتم المضاربون إلي حد كبير بما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على استبدال الدولارات التي يحوزها الأجانب بالذهب، وقد استبدل الكثيرون دولاراتهم بالذهب، وعلى ذلك إنخفض ما لدى وزارة الخزانة في الولايات المتحدة من الذهب من ٦٥١ مليون اونسة في عام ١٩٥٠م حتى وصل ٢٩٦ مليون اونسة في عام ١٩٦٨م، حينها قررت الحكومة أن توقف هذا الانخفاض، فقررت وقف عملية استبدال الدولارات بالذهب. وكل هذه العوامل فضلاً عن استمرار عجز ميزان المدفوعات في الحساب الجاري، وحساب رأس المال أدت إلي فقدان ثقة الأجانب في الدولار[٨].

رابعًا: أنواع وأزمات سعر الصرف

أولاً: أنواع سعر الصرف

يعرف معدل تبادل العملات بسعر الصرف. وهو بذلك يعنى سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة[٩]. (عمران عباس يوسف، ٢٠٠٨م).

تتضمن أسعار سعر الصرف المتعددة الأنواع التالية:

١/سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate)

إن الأساس الذي يقوم عليه نظام سعر الصرف الثابت هو أن تقوم أي دولة بدفع قيمة وارداتها من عائد صادراتها عادة على انه في أوقات معينة قد تجد الدولة إن الأفضل لها هو أن تقترض (أو تقرض) أرصدة مالية لمواجهة عجز (أو فائض) تجارى . وعندما تتغير الظروف الاقتصادية للدولة المدينة، ويتحول عجزها التجاري إلى فائض فإنها تتمكن من سداد الأرصدة التي إقترضتها . وعلى ذلك ،إذا أمكن إقامة نظام للإحتياطات الدولية فإنه يمكن إنشاء نظام يستند إلى ركيزتين هما أسعار صرف مستقرة والتعاون الدولي[١٠].

٧ - جيمس جوارتينى- ريجارد أستروب،الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨م، ص٢٧٥.
٨ - جيمس جوارتينى- ريجارد أستروب،الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص،(مرجع سابق)، ص ٢٧٣.
٩ - عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٨م،ص٩٧.
١٠ - جيمس جوارتينى- ريجارد أستروب (مرجع سابق)، ص ٢٧٨.

٢/سعر الصرف المتغير أو العائم (Floating Exchange Rate)

عندما بدأ الاقتصاد الأمريكي يعانى من العجز في ميزان المدفوعات خاصة في تعامله مع أوربا الغربية وألمانيا الغربية بالإضافة إلى اليابان تبع ذلك ضعف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم كالمارك الالمانى والين الياباني، وبدأ المتعاملون مع أمريكا يطالبون بتحويل ما بحوزتهم من دولارات إلى ذهب حتى

أصبحت موجودات أمريكا من الذهب لا تكفى الدولارات التي في خارج أمريكا.هذه الصعوبات أدت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ قرارا في عام ١٩٧١م يقضى بوقف تحويل الدولار إلى ذهب .وبهذا القرار تم القضاء على عصر سعر الصرف الثابت .ففي عام ١٩٧٣م أعلنت معظم دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تعوم عملاتها ،وهذا يعنى إن سعر صرف العملات يتحدد على أساس العرض والطلب على العملة وهذا بدوره يعتمد على عوامل عديدة أهمها : قوة الاقتصاد الداخلي ،وحجم تعاملاته الخارجية ،وموقف ميزان المدفوعات وسعر الفائدة[١١].

٣/ سعر الصرف المعدل (Adjusted Exchange Rate)

قررت البنوك المركزية في عام ١٩٦٠م أن تغير أسعار صرف عملتها فتم التحول إلى هذا النظام والذي بموجبه يمكن للبنوك المركزية أن تتدخل وتعدل سعر صرف عملتها إذا اتضح أن ذلك السعر ليس هو الواقعي أو سعر التوازن[١٢].

ويعتبر سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية المؤشر الحقيقي الذي يعكس تطور اوتدهور الاقتصاد ، لذا وجه البنك المركزي معظم قدراته للعمل على استقرار سعر الصرف - يتم تحديد سعر الصرف عن طريق السوق والذي يتم احتسابه من واقع البيانات التي ترد من البنوك التجارية هذا ويقوم البنك بتحديد سعرها الخاص دون تدخل من البنوك ولكنها تضع سعر بنك السودان كمؤشر تحديد سعرها،أما بنك السودان فيقوم بتحديد سعره من خلال المتوسط الترجيحي لكل المعاملات في سوق النقد الأجنبي.نجد أن التعديل في سعر الصرف يكون من خلال تخفيض سعر العملة مقابل العملات الأخرى (Devaluation) وأيضا تحصين العملة مقابل العملات الأخرى (Revaluation) وينخفض سعر العملة عند الإحساس بخلق منافسة الصادرات في الخارج لتشجيع الصادر وللحد من الاستيراد .

---

١١ - فائز إبراهيم الحبيب،الاقتصاد الكلى، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، ٢٠٠٠م،ص١٩٢.

١٢ - مجلة المصرفي، العدد ٥٩، ٢٠١٠م، بنك السودان،ص١٨.

ومن محددات سعر الصرف التي يرتكز عليها، كبر حجم الاقتصاد الذي يقوى المبرر لتطبيق سعر صرف مرن . كذلك عندما يكون الاقتصاد أكثر انفتاحاً يقل الإقبال على سعر الصرف، وتنوع هيكل الإنتاج للصادرات يصبح سعر الصرف أكثر جدوى .بالإضافة إلى التركيز الجغرافي فكلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير، قوى الحافز لربط العملة بعملة هذا البلد ، كذلك اختلاف معدل التضخم المحلى من المعدل العالمي وأيضا درجة التطور الاقتصادي والمالي يؤدى إلى تطبيق سعر صرف مرن ولكن بالنسبة لبلد بلغ التضخم فيه معدلا شديد الارتفاع قد يفرض السعر الثابت انضباطا أكثر على السياسة ويفرض المصداقية على برامج تخفيض الاستقرار الاقتصادي ، وكذلك عند زيادة مدى حرية حركة راس المال، تزداد صعوبة الاحتفاظ بنظام الأسعار المربوطة والقابلة للتعديل في نفس الوقت. وأخيراً الصدمات المحلية ، فبالإضافة إلى مصداقية صناع السياسات نجد انه كلما قلت المصداقية لصناع السياسات من حيث مكافحة التضخم زاد الإقبال على سعر الصرف الثابت كأداة[١٣].

أما تحديد سعر الصرف في السوق الموازي فيختلف من سوق موازى لأخر وفضلا عن ذلك يختلف نظام تحديد الصرف في السوق الموازى نفسه باختلاف الزمان وتغير الأحوال الاقتصادية السائدة. ولقد كان يتم تحديد سعر الصرف في السوق الموازى بواسطة بنك السودان مباشرة أو بواسطة لجنة تسمى بصرافات البنوك المعتمدة خلال الفترة(١٩٧٩-١٩٩٤م) أما تحديد سعر الصرف بصرافات البنوك المعتمدة منذ عام(١٩٩٤م)وكذلك بالصرافات التي منحت ترخيص لمزاولة العمل خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٦م) فقد ظل يتم تحديده بحرية وفقا لقوي العرض والطلب على النقد الأجنبي.

أما في إطار سياسة التحرير المعلنة بالنسبة لسعر الصرف في السوق الموازي غير الرسمي أو السوق الأسود فإنه يتم وفقاً لقوي العرض والطلب بالإضافة إلى تدخل عنصر المضاربة في النقد الأجنبي[١٤].

ثانياً: أزمات سعر الصرف

١/ أزمة المكسيك ١٩٩٤_١٩٩٥م :

لقد تضررت المكسيك على نحو قاس خلال أزمة المديونية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ولكنها قد مرت بإصلاحات ضخمة لإعادة هيكلة الديون التي تضمنت الانفتاح على المنافسة الأجنبية، وخصخصة واسعة، ورفع التنظيم الحكومي (deregulation)، وإصلاحاً

١٣ - صندوق النقد الولي ، التقرير السنوي، ١٩٩٧م، ص٨٧.

١٤ - مجلة المصرفي، العدد التاسع (مرجع سابق).

مالياً، وكل هذا كان ضمن سياق ديمقراطية سياسية واسعة . إن الرئيس كارلوس ساليناس الذي رأس المكسيك كان قد حصل على سمعة دولية قوية نتيجة لهذه الإنجازات ، فالبيزو كانت قد ربطت بالدولار الأمريكي مع نطاق من التجارة المعومة . وقد إنخفض التضخم على نحو كبير، وكذلك جذبت المكسيك كميات كبيرة من إحتياطات الصرف الأجنبي .

لقد تراجع الاقتصاد المكسيكي ودخل في ركود اقتصادي في أواخر عام ١٩٩٣م، وبدأ تدفق رأس المال إلي داخل المكسيك بالتباطؤ، وفي عام ١٩٤٤_١٩٩٥م ضربت الاقتصاد العالمي ثاني الأزمات في العملة الرئيسية في عقد التسعينات، لقد جاءت أزمة البيزو المكسيكية بوصفها صدمة للاقتصاديين ولصانعي السياسة الاقتصادية، وأن الهجمات المضاربية والانهيارات في قيمة العملات كانت قد حصلت لواحد من سببين: أولاً إن الحكومة التي لديها معدلات صرف ذات قيمة أعلي وتضخم كبير يمول العجوزات في الميزانية، عانت من هجمات مضاربية. ثانياً إن الحكومة المكسيكية قد رفعت معدلات الفائدة الحقيقية إلي ٤٠٪ في السنة خلال الأزمة والعملة المكسيكية البيزو لم ترتفع قيمتها أكثر مما ينبغي. وفي شتاء ١٩٩٣_١٩٩٤م، نفذت الحكومة المكسيكية تدخلات كبيرة في سعر الصرف وأرخت من شدة السياسة المالية، محاولة منها المحافظة على قيمة البيزو من الارتفاع، ومع ذلك فقدت البيزو المكسيكية نصف قيمتها في أربعة أشهر[١٥].

٣. الأزمة الآسيوية ١٩٩٧_١٩٩٨م :

لقد حققت الدول الآسيوية خلال (١٩٩٠_١٩٩٧م) أعلى معدل نمو اقتصادي في أي دولة، وكان ينظر إلى الدول الآسيوية بوصفها نماذج للتقدم في التكنولوجيا والتحسن الاقتصادي. ولقد كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للفترة (١٩٩٢_١٩٩٥م) أكثر من ٩٪ للمنطقة بكاملها ماعدا الصين، إندونيسيا، ماليزيا، وتايلاند، كلها نمت عند أكثر من ٧٪، وكان التضخم بمعدلات معتدلة عبر المنطقة . وفقط الفلبين كانت لديها عجوزات مالية وتضخم وصل إلى رقم مزدوج (١٠٪ فأكثر) .

وفي عام ١٩٩٧م مرت دول شرق آسيا بمشكلات مالية قادت إلى ما تمت دعوته بالأزمة الآسيوية . إن معظم الأزمة يعزى إلى الانخفاض الكبير في قيمة العملات الآسيوية الذي سبب مشكلات مالية قاسية للشركات والحكومات عبر آسيا. وضحت هذه الأزمة كيف أن الحركات في سعر الصرف يمكن أن تؤثر في حالات أو شروط البلد ولذلك تؤثر في الشركات التي تعمل في تلك البلدان.

١٥ - محمد صالح القريشى ، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨م، ص٥٦.

والحقيقة إن النظام المالي لشرق آسيا كان مؤسساً على روابط قريبة وقوية بين كل من الحكومات والبنوك والأعمال، وكان من الصعوبة البالغة الحصول على حسابات مالية لأي منظمة في شرق آسيا، وهذا زاد الخوف أن بنوك وشركات شرق آسيا قد أفلست مما كان متوقعاً . مما عمق من رؤية مضاربي الصرف الأجنبي في المدى الطويل. وهذه الحلقة المفرغة استمرت بحيث إن كل خسارة في قيمة الصرف الأجنبي تزيد العبء الخاص بالدين الأجنبي، وتزيد احتمال الإفلاس العام، وأن كل زيادة في عبء الدين الأجنبي تسبب خسارة أبعد في قيمة الصرف[١٦].

٣- محددات الدولرة غير الرسمية في السودان (١٩٩٥ - ٢٠١٠م)

أولاً: تطور سعر الصرف:

أخذ السودان بنظام سعر الصرف الثابت منذ عام ١٩٥٧م، وتحدد بأن يعادل الجنيه السوداني ٢,٨٧٥٦ دولار أمريكي. منذ السبعينات بدأ السودان سياسة تحقيق سعر الصرف كأداة للموازنة الخارجية، حيث أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات، وتزايد خدمة الديون إلى ندرة عامة في النقد أضعفت مقدرة البلاد على الاستيراد بصورة كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تدنى الإنتاج والإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية بسبب عدم مقدرة البلاد في الحصول على مدخلات الإنتاج المستوردة، لذلك أدخل نظام تعدد أسعار الصرف. بالإضافة إلى السعر الرسمي أصبح هنالك سعر تشجيعي للصادرات وسعر تشجيعي لتحويلات المغتربين .

بعد عام ١٩٧٢م حدث اختلال في التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني، أدى إلى عجز الحكومة عن سداد مديونيتها، حيث أعلنت برنامج التركيز الاقتصادي والإصلاح المالي في يونيو ١٩٧٨م، وقد صاحبت هذه البرامج سياسات متعلقة بسعر الصرف للجنيه السوداني، حيث خفض من ٢,٧٨ دولار إلى ٢,٥ دولار لكل جنيه، كمحاولة لرفع قوة تنافس الصادرات وتقليل الواردات[١٧].

أما الفترة ١٩٧٩م-١٩٨٤م، شهدت في السودان وجود أكثر من سوق لسعر الصرف، حيث تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي للعام ١٩٧٩م، وسمح بموجب ذلك التعديل بوجود سوقين سوق رسمي وآخر موازى، وتم خلال العام ١٩٨٥م تخفيض السعر الرسمي بنسبة ٤٨٪، واستمرت سياسة التخفيض حتى عام ١٩٨٦م، واستمر التخفيض خلال العامين ١٩٩٠/١٩٩١م حتى تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في ١٩٩٢م. شهدت فترة التحرير الاقتصادي إتباع نظام سعر الصرف العائم، وتم إلغاء السوقين الرسمي والمصرفي، واستعيض عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل في النقد الأجنبي.

١٦ - المرجع السابق، ص٥٩.

١٧ - مجلة المصرفي ، العدد التاسع، (مرجع سبق ذكره)، ص٣٤.

تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف خلال الفترة ١٩٩٧م-٢٠٠١م، ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر رسمي تتخذه الدولة للتغيير في قيمة عملتها حسب التطورات ، وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف بناءاً على قوى السوق من عرض وطلب للعملات الأجنبية، وفى العام (٢٠٠٢م-٢٠٠٤م) طبق نظام سعر الصرف المرن المدار. بعد ذلك تأثر سعر الصرف بالأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها تظهر اعتباراً من العام ٢٠٠٧م، ولكن التأثير الفعلي على السودان بدأ خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٨م، حيث بدأت الضغوط على سعر الصرف نتيجة لانخفاض الاحتياطيات الخارجية وبعد ذلك ظهرت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازى وأخذت في الاتساع[١٨].

أما النظام المعمول به حالياً في السودان بالنسبة لسعر الصرف هو النظام الذي يحدد فيه سعر الصرف الرسمي بتدخل البنك المركزي، حيث يقوم البنك المركزي باحتساب سعر الشراء باستخدام المتوسط الترجيحي أي السعر الأكثر تداولاً بين المصدرين والمستوردين. إن استمرار استقرار أسعار الصرف يؤدى إلى نشؤ الثقة فيما بين المتعاملين، حيث يعمل على امتصاص الضربات والهزات التي تحدث في السوق، ويساعد على احتواء التضخم وتقليل المضاربات في تجارة العملة، ولكن الاستمرار في نظام سعر الصرف الرسمي يتطلب احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي لمقابلة ضغوط محتملة في المستقبل.

إضافة إلى أن هذا السعر السائد لا يأخذ في الاعتبار وضعية سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي قد يؤثر في المقدرة التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق العالمية . أما سعر الصرف المرن يكون تحديده بالعملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي وفقاً لعوامل العرض والطلب دون تدخل من السلطات النقدية[١٩] .

ثانياً: عرض النقود في السودان:

عرض النقود بمعناه الواسع يشمل العملة لدى الجمهور، والودائع تحت الطلب، وهوامش الاعتمادات المستندية، والودائع لأجل[٢٠]. حالياً في السودان أصبح مصدر السيولة هو صافى الاستثمار المحلى، ونتيجة لذلك سيرتفع صافى الأصول المحلية تباعاً، وفى ظل تدنى عائدات النفط لابد من إجراءات قوية تعمل على إعادة التوازن في القطاع الخاص حتى تكون تعديلات موقف ميزان المدفوعات بأقل ضغوط ممكنة في سعر صرف العملة الوطنية. الجدول التالي رقم (١) يوضح عرض النقود كواحد من محددات الدولرة غير الرسمية في السودان كالتالي:

١٨ - مجلة المصرفي، العدد ٥٨،(مرجع سابق)،ص٣٨.

١٩ - التقرير السنوي لبنك السودان،٢٠٠٩،ص٩٢.

٢٠ - بارى سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض ، ١٩٨٧م ،ص١٨٩.

جدول رقم (١)

عرض النقود في الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠م) (مليون جنيه)

السنة	عرض النقود	معدل النمو
1990	31.645	-
1991	52.696	66.5
1992	141.595	168.7
1993	268.583	89.7
1994	405.353	50.9
1995	705.866	74.1
1996	1166.000	39.5
1997	1597.140	36.9
1998	2069.510	29.6
1999	2574.470	24.4
2000	3207.790	34.4
2001	4265.719	24.7
2002	5374.806	30.3
2003	6342.272	30.3
2004	9604.460	30.8
2005	14031.4	43.5
2006	17871.8	27.3
2007	19714.6	10.3
2008	22933.2	16.3
2009	28314.5	23.4
2010	35497.9	25.3

المصدر : بنك السودان

من الجدول رقم (١) أعلاه يتضح أن عرض النقود في السودان في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠م) ، كانت له معدلات نمو متفاوتة مابين الزيادة والنقصان، فأعلى معدل نمو بلغ في عام ١٩٩٢م حوالي ١٦٨,٧٪، وذلك نتيجة لسياسة التحرير الاقتصادي التي طبقت في السودان في عام ١٩٩٢م، كواحدة من أهم السياسات الاصلاحية. ولذلك أرتفع عرض النقود من ١٤١٥٩٥ ألف جنيه في عام ١٩٩٢م الي ٢٦٨٥٨٣ ألف جنيه في عام ١٩٩٣م. أما خلال العام المالي ١٩٩٥/٩٤م

فقد تحققت نتائج إيجابية نتيجة للسياسات النقدية والمالية القابضة، ولكن منذ بداية يوليو ١٩٩٥م فقد تم تحرير السياسات التمويلية بهدف توفير التمويل للموسم الزراعي عندئذ، وذلك على النحو التالي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي لودائع الادخار والطلب من ١٥٪ الي ١٠٪، والاحتياط القانوني من ٣٠٪ الي ٢٥٪.
- تخفيض هامش مساهمة العميل في المشاركة من ٧٥٪ الي ٥٠٪ للتجارة المحلية، ومن ٣٠٪ الي ٢٥٪ للقطاعات.
- تخفيض هامش المرابحة من ٥٠٪ الي ٣٥٪ .

وقد ترتب على هذه الاجراءات استدانة الحكومة من البنك المركزي بمبلغ ٨٩ مليار جنيه وذلك للزيادة الكبيرة في حجم السيولة من ٧٤٪ في نهاية ١٩٩٥م الي ٩٤٪ في نهاية عام ١٩٩٦م. حيث أن الزيادة المخطط لها في النصف الأول من ١٩٩٥م لم تتجاوز٨٪، بناءً على هذا الانفلات في السيولة خلال عام ١٩٩٥م والنصف الأول في العام ١٩٩٦م، ارتفع معدل التضخم الي ١٦٦٪ في أغسطس ١٩٩٦م كأعلى معدل في تاريخ الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال[٢١].

عملت السياسات النقدية والتمويلية على المحافظة على معدلات معقولة لنمو الكتلة النقدية تراوحت بين ٤٢,٧٪ الي ٤٣,٥٪ في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٥م)، بمتوسط نمو ٣٢,٤٪، وبمقارنة عام ٢٠٠٤م بعام ٢٠٠٥م نجد أن هناك تغيير مفاجئ حيث ارتفع معدل النمو من ٣٠,٨٪ عام ٢٠٠٤م الي ٤٣,٥٪ عام ٢٠٠٥م[٢٢].

كما نلاحظ أن عرض النقود زاد في نهاية عام ٢٠٠٩م بمعدل ٢٣,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م .الارتفاع من عام ٢٠٠٨م الي عام ٢٠٠٩م سببها وسائل الدفع الجارية بمبلغ ٢ مليون و٤٧٦,٦ ألف جنيه ، والودائع تحت الطلب بمبلغ ١,١٨٤,٦ ألف جنيه، حيث ارتفعت على التوالي بنسبة ٢٨,٥٪ و٢٨,٤٪ . أيضاً ارتفاع عرض النقود أثر فيه صافي الأصول المحلية. أما الاحتياطي النقدي فقد انخفض من ٢,١٣٪ في عام ٢٠٠٨م الي ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٩م[٢٣].

هناك انخفاض محدود في إجمالي الودائع إلى عرض النقود وإجمالي التحويل لعرض النقود من ٧٤٪إلى ٧٢٪. وفي الوجه الأخر لعرض النقود ارتفعت العملة خارج الجهاز المصرفي بنسبة ٤٪ وانخفضت الودائع تحت الطلب بنسبة ٢٪، وزادت الودائع الأخرى بنسبة ٢٪ وذلك نتاج لزيادة تمويل الحكومة المركزية من الجهاز المصرفي، ومع ذلك استقرت درجة التعمق النقدي والتي بلغت ٢٣٪ (نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلى الاجمالى).

---

٢١ - عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الإقتصادى فى السودان،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠١م، ص٣٨.

٢٢ - عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السودان(مرجع سابق)،ص١٢٢.

٢٣ - بنك السودان ، تقارير لسنوات متعددة.

ثالثاً: النقد الأجنبي في السودان:

تعتبر العملات الصعبة هي العامل الاساسى في التطور الاقتصادي لأي دولة من دول العالم والسودان إحدى دول العالم الثالث التي تعانى بصورة مستديمة من نقص حاد في العملات الصعبة المطلوبة. كما نجد أن الصادرات السودانية تعتبر أهم بند من بنود النقد الأجنبي الموجودة بالسودان. وأيضاً القروض والمنح وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج. هذه البنود الثلاثة تلعب دوراً كبيراً في جلب العملات الصعبة للسودان، لأن السودان دولة نامية زراعية تتوفر لديها موارد بشرية ولكنها غير مستقلة الاستقلال الأمثل، ويعزى ذلك لعدم امتلاكها الجهاز الانتاجى ولا الفن الانتاجى المتقدم .

كما نجد أن النقد الأجنبي يلعب دوراً كبيراً في عمليات التنمية، كما نجد من جانب آخر إن الاستراتيجية القومية الشاملة قد لعبت دوراً كبيراً في جانب التجارة مما ساعدة في جلب العملة الأجنبية وذلك خلال ما قامت به من خطوات تجاه التجارة. من ناحية أخرى نجد إن أرصدة البلاد من العملات الأجنبية تدهورت نتيجة للتدهور الخارجي وتراكم متأخرات خدمة الديون وتوقف العون الخارجي.

أما النفط السوداني فيعتبر أحد الموارد المهمة التي تعمل على جلب العملات الصعبة. لذلك نجد في الآونة الآخيرة أن النفط السوداني وجد اهتماماً كبيراً من وزارة الطاقة والتعدين التي تسعى جادة في الاهتمام بتطوير البترول، وذلك للاستفادة من موارد السودان حتى يمكن ذلك من زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي. أما قطاع الصادرات السودانية فيعتبر أهم القطاعات التي يتألف منها الاقتصاد القومي، فعندما تقلص دور المنح والقروض كأحد مصادر النقد الأجنبي نجد أن الصادرات كان لها دور فعال في تغطية ذلك الجانب، وأخيراً بالنسبة لتحويلات المغتربين فنسبة لتعدد السياسات المتبعة في ذلك الجانب فإن دورها كبند من بنود النقد الأجنبي قد تقلص كثيراً .

رابعاً: التضخم في السودان:

التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية تتميز بالارتفاع المستمر والمتصاعد في المستوي العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

الجدول التالي رقم (٢) يوضح التضخم في السودان:

جدول رقم (٢) التضخم في السودان السنوي٪

السنة	معدل التضخم %
1995	68.90
1996	130.40
1997	47.19
1998	17.01
1999	16.16
2000	8.02
2001	4.92
2002	8.3
2003	7.7
2004	8.5
2005	8.5
2006	7.1
2007	8.1
2008	14.3
2009	11.2
2010	9.2

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

يلاحظ من الجدول رقم (٢) نلاحظ بأن معدل التضخم قد شهد استقراراً واضحاً في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٧م، ويعزى انخفاض معدلات التضخم في تلك الفترة إلى الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية، وثبات أسعار معظم السلع الاستهلاكية والخدمية خاصة أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات، والتي تمثل ٥٣٪ من مجموع الإنفاق الأسرى، ومن السلع الهامة التي شهدت استقرار في أسعارها الحبوب، الزيوت، الألبان السكر، العدس، الأرز، البن، الشاي.

أما الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠م يلاحظ فيها ارتفاع معدلات التضخم، ويعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الحبوب ، الزيوت النباتية، وأسعار الأثاث المنزلي ، العدس ، الأرز، والألبان. نلاحظ أن كل السلع المذكورة أعلاه هي سلع مستوردة وأساسية للمستهلك ارتفعت أسعار بعضاً منها مثل الأرز والعدس بنسبة ١٠٠٪، وهذه السلع تقع ضمن مجموعة الأغذية والمشروبات والتي تؤثر ارتفاع أسعارها في معدل التضخم[٢٤].

٢٤ - العرض الاقتصاي،وزارة المالية والاقتصا الوطني تقارير لسنوات متعددة .

٤- الشواهد التطبيقية:

تحاول الورقة معرفة وجود دولرة غير رسمية في السودان في الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠م)، وقد تم جمع البيانات من بنك السودان. وذلك بأخذ النسبة بين ودائع النقد الأجنبي وعرض النقود. بالإضافة إلى معرفة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازى، ومعدلات التضخم وسعر الصرف في السودان(١٩٩٥-٢٠١٠م) كالآتي:

جدول رقم (٣) سعر الصرف الرسمي والموازى في السودان(١٩٩٥-٢٠١٠م)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازى
1995	0.650	0.85
1996	1.270	1.47
1997	1.596	1.84
1998	1.988	2.40
1999	2.516	2.58
2000	2.571	2.61
2001	2.580	2.66
2002	2.640	2.66
2003	2.610	2.62
2004	2.600	2.56
2005	2.400	2.33
2006	2.171	2.10
2007	2.100	2.10
2008	2.184	2.09
2009	2.221	2.13
2010	3.231	3.22

المصدر بنك السودان

من الجدول (٣) أعلاه نلاحظ إن أداء سعر الصرف الاسمي قد ارتفع متصاعداً خلال الفترة التي تم فيها إعلان سياسة التحرير الاقتصادي، ويعزى ذلك الارتفاع للتحول نحو سعر الصرف المرن من خلال إجراءات سياسة تحرير سوق النقد الأجنبي وإنشاء شركات الصرافة لتنظيم عمليات النقد الأجنبي في السوق الموازى، بتقريب سعر الصرف الرسمي والموازى وتقليل علاوة السوق الموازى وتوحيد سعر الصرف. استمر ارتفاع سعر الصرف حتى بداية ٢٠٠٠م، ومع إنتاج تصدير البترول أصبح سعر الصرف مستقراً ، ومنذ عام ٢٠٠٤م اتجه سعر الصرف الرسمي إلى

الانخفاض وتواصل هذا الانخفاض إلى عام ٢٠٠٧م، وبعدها بدأ سعر الصرف في الارتفاع حينما بدأ تأثير الأزمة المالية العالمية، واتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والموازى خلال العامين ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، فزاد حجم تدخل البنك المركزي كمحاولة لإعادة التوازن لسوق النقد الأجنبي وتحقيق استقرار سعر الصرف وذلك من خلال العديد من الإجراءات والضوابط .

حاولت الدراسة أخذ بعض المؤشرات التي قد يتبين من خلالها الاتجاه إلى حدوث دولرة غير رسمية في السودان أم لا، هذه المؤشرات تمثلت في حجم ودائع النقد الأجنبي ونسبتها إلى عرض النقود. بالإضافة إلى سعر الصرف ومعدلات التضخم.

الجدول التالي رقم (٤) يوضح ودائع النقد الأجنبي ومعدل التضخم ونسبة ودائع النقد الأجنبي إلى عرض النقود وسعر الصرف:

جدول رقم (٤) يوضح ودائع النقد الأجنبي ومعدل التضخم ونسبة ودائع النقد الأجنبي إلى عرض النقود وسعر الصرف

السنة	ودائع النقد الأجنبي	نسبة ودائع النقد الأجنبي إلى عرض النقود	معدل التضخم٪	سعر الصرف
1995	223.13	31.61	68.90	0.84
1996	297.71	25.53	130.40	1.46
1997	435.67	26.87	47.19	1.71
1998	548.82	26.27	17.01	2.37
1999	637.52	24.36	16.16	2.58
2000	760.03	21.92	8.02	2.57
2001	1،112.34	25.74	4.92	2.61
2002	1،468.98	26.08	8.3	2.63
2003	1،799.92	24.52	7.7	2.61
2004	2،355.27	24.29	8.5	2.52
2005	2،667.53	19.01	8.5	2.44
2006	2،333.16	13.05	7.1	2.17
2007	2،581.83	13.17	8.1	2.08
2008	2،955.33	12.89	14.3	2.0
2009	3،410.80	12.05	11.2	2.24
2010	4،717.95	14.15	9.2	2.38

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان- إصدارات مختلفة

من الجدول رقم (٤) نجد أن نسبة ودائع النقد الأجنبي عرض النقود في السودان في عام ١٩٩٥م كانت حوالي ٣١,٦١٪، وهى مؤشر عالي لوجود دولرة غير رسمية في الاقتصاد ، وقد يعزى

ذلك إلى ارتفاع نسبة التضخم بسبب سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجها السودان في عام ١٩٩٢م التي عملت على زيادة عرض النقود لمواجهة تمويل التنمية. أما الأعوام ١٩٩٦م، ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م، فقد كانت نسبة ودائع النقد الأجنبي إلى عرض النقود حوالي ٢٥,٥٣، ٢٦,٨٧، ٢٦,٢٧، ٢٤,٣٦، ٢١,٩٢، ٢٥,٧٤، ٢٦,٠٨، ٢٤,٥٢، ٢٤,٢٩، ١٩,٠١، على التوالي مما يعنى أنها ذات مؤشر معتدل للدولرة غير الرسمية (أعلى من ١٦٪ قياسا بالدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي)، أما أعوام (٢٠٠٦م- ٢٠١٠م) فقد بلغ متوسط نسبة ودائع النقد الأجنبي إلى عرض النقود حوالي ١٣٪، وشهدت هذه الفترة انخفاضاً ملحوظاً في معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف .

يلاحظ ارتفاع حجم ودائع النقد الأجنبي بصورة ملحوظة خلال الفترة من (٢٠٠٨م- ٢٠١٠م) حيث بلغ ٢,٩ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٠٨م، و٣,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٠٩م بنسبة تغير ١٧٪، وارتفعت خلال عام ٢٠١٠م بنسبة كبيرة جداً بلغت حوالي ٣٨٪ لتبلغ ٤,٧ مليار جنيه.

أيضاً نلاحظ أن معدل التضخم قد ارتفع خلال عام ٢٠٠٨م إلى ١٤,٣٪ مقارنة ب٨٪ خلال عام ٢٠٠٧م، وخلال عام ٢٠٠٩م بلغ حوالي ١١,٢٪، وانخفض خلال ٢٠١٠م إلى ٩,٢٪، بالمقابل نلاحظ ارتفاع سعر الصرف خلال نفس الفترة.

٥- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- إن النظام النقدي في السودان قد وصل إلى حدوث دولرة غير رسمية في معظم فترة الدراسة (١٩٩٥- ٢٠١٠م) . فقد كانت نسبة ودائع النقد الأجنبى إلى عرض النقود في فترة الدراسة كاللآتي:

- في عام ١٩٩٥م كان هناك مؤشر عالي لوجود دولرة غير رسمية في الاقتصاد بلغ حوالي ٣١,٦١٪.
- الفترة من (١٩٩٦م – ٢٠٠٥م) كان هناك مؤشر معتدل لحدوث دولرة غير رسمية (حسب دراسة صندوق النقد الدولي وهي نسبة ١٦٪) بلغ معدل أعلى من نسبة (١٦٪) في كل أعوام هذه الفترة.
- الفترة من (٢٠٠٦م- ٢٠١٠) كان متوسط نسبة ودائع النقد الأجنبي إلى عرض النقود حوالي ١٣٪ ، وهي نسبة لا يمكن تجاهلها، يعزى انخفاض هذه النسبة إلى استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم في هذه الفترة.

٢/ أن هنالك علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف في السودان في الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠م) .

٣/ هنالك علاقة طردية بين الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي حيث انه كلما اتسعت الفجوة بين السعرين زادت رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالنقود في صورة ودائع النقد الأجنبي ، وهذا يعني إن النظام النقدي السوداني قد يتأثر بظاهرة الدولرة غير الرسمية إذا استمرت الأوضاع في ذات الاتجاه الحالي دون تغيير.

٤/ إن التأثيرات السلبية لانفلات سعر الصرف ستضر بالوضع الاقتصادي في المرحلة المقبلة خاصة فيما يختص بتأثيره على معدلات التضخم مما يعني حدوث انفلات في أسعار السلع وبالتالي تؤثر سلباً على المواطن محدود الدخل.

ثانياً: التوصيات

١/ يعتبر الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازى كبير نسبيا مما يتطلب اجراءات متقدمة للحد من الطلب غير الحقيقي على النقد الأجنبي وإصلاح نظام سعر الصرف.

٢/ بما أن هنالك علاقة بين التضخم وسعر الصرف فإن التغيرات في سعر الصرف تؤثر بشكل كبير على مستويات التضخم ،عليه عند العمل على خلق مستوى مستقر لسعر الصرف لابد من اخذ التضخم في الاعتبار.

٣/ تفعيل دور البنك المركزي للتأثير في السيولة المتداولة في السوق عبر ممارسة السياسات النقدية في ذلك الاتجاه.

٤/ تحسين وترقية سلع الصادر التي تعمل على توفير موارد النقد الأجنبي مما يزيد من مستوى الثقة في التعامل مع النظام المصرفي الذي يعمل على توفير العملات الصعبة.

المراجع

١. باري سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر , الرياض ، ١٩٨٧م .
٢. جيمس جولارتينى- ريجارد أستروب، الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨م.
٣. عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الإقتصادى فى السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠١م .
٤. عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٨م.
٥. فائز إبراهيم الحبيب،الاقتصاد الكلى، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، ٢٠٠٠م.
٦. محمد صالح القريشى، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨م.
٧. محمد محمد احمد كرار، الدولار في السودان(تحليل اقتصادي)، دار البلد،الخرطوم، ١٩٩٨م.
٨. تقارير بنك السودان، أعداد مختلفة.
٩. ستانلي فيشر، مذكرة صندوق النقد الدولي ، ١٩٩٩م.
١٠. مجلة المصرفي، العدد ٥٨ ، ٢٠١٠م، بنك السودان.
١١. مجلة المصرفي، العدد ٥٩، ٢٠١٠م، بنك السودان.
١٢. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، أعداد مختلفة.